واقع اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في الجزائر (المحاولات القائمة لبناء نظام اليقظة والذكاء الاقتصادي)

The Reality of Strategic Vigilance and Economic Intelligence in Algeria (Existing Attempts to Build a System of Vigilance and Economic Intelligence)

يوسف زكريا رحماني [1]*، نورية غازي [2]

[1] مخبر الاقتصاد غير الرسمي، المؤسساتية والتنمية، جامعة تلمسان (الجزائر)، y.rahmani@lagh-univ.dz

[2] مخبر الاقتصاد غير الرسمي، المؤسساتية والتنمية، جامعة تلمسان (الجزائر)، ghazi.n@outlook.com

الاستلام: 2021/04/27 النشر: 2021/08/15

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تبين محاولات الحكومة الجزائرية لبناء ونشر ثقافة اليقظة الاستراتيجية من خلال بناء مديريات للـــذكاء الاقتصادي واليقظة على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار والجهود التي قامت بهـــا مؤسسات الدولة لبناء نظام اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي بالجزائر

الكلمات المفتاحية: اليقظة الاستراتيجية، الذكاء الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رموز jel: XN2، XN1.

Abstract:

The article aims to outline the Algerian government's attempts to build and spread a culture of strategic vigilance by building directorates of economic intelligence and vigilance at the level of the Ministry of Industry and Small and Medium Enterprise and promoting investment and efforts of made by state institutions to build a system of vigilance and economic intelligence in Algeria

Keywords: Strategic Vigilance, Economic Intelligence, Small and Medium Enterprise.

(JEL) Classification : XN2 ،XN1.

1. مقدمة:

في حقيقة الأمر هناك تأخر في مجال اليقظة والذكاء الاقتصادي بالجزائر والذي يتجلى في ثقافة المؤسسات والاطارات المسيرة وتصرفاتهم، على الرغم من ظهور أولى الاهتمامات الفعلية بهذا الجانـــب فـــي بدايـــة

*المؤلف المراسل

التسعينات من خلال انشاء مركز البحث في المعلومات العلمية والتقنية (CERIST)، ولكن الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر في تلك الفترة على مدار عشر سنوات أثر كثيرا على جميع نواحي الحياة بما فيها مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية، غير أنه في بداية العشرية السابقة بدأت تظهر بعض المحاولات المحتشمة لنشر هذه الثقافة وكانت في شكل بعض الدراسات الميدانية والملتقيات العلمية الوطنية والدولية وتقسيمات جديدة في بعض الوزارات بإنشاء وتخصيص مصالح مهمتها جمع ومعالجة المعلومات، اضافة الى بعض المكاتب وبيوت الخبرة المتخصصة

إشكالية البحثية:

ومنه نطرح الاشكالية التالية : ما مدى قوة وصحة وجدية المحاولات الجزائرية لبناء نظامها الخاص لليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي؟

ولتحليل الاشكالية تمت تقسيم الدراسة للمحاور التالية:

- بناء نظام وطني للمعلومة الاقتصادية.
- دراسة (DGIEEP) و (Veil-Tech) على عينة من المؤسسات في مجال الذكاء الاقتصادي بالجزائر.
- العمل على انشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي.
- تجربة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في مجال الذكاء الاقتصادي.
- بعض الملتقيات العلمية المتعلقة باليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في الجزائر .

2. بناء نظام وطني للمعلومة:

سعت الجزائر جاهدة بعد الاستقلال الى العمل على البناء التدريجي لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية، بغرض تلبية حاجيات ومتطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة.

يعتبر النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية كمجموعة مركبة من أنظمة معلومات فرعية، مستقلة وفرعية، الهدف منها تزويد المستخدمين بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب، وكذا دعم اتخاذ القرار على مختلف المستويات (كلي وجزئي)، وبالتالي فان كل نظام فرعي من هذه الأنظمة مصمم بحيث يلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين، فضلا عن تزويد الأنظمة الفرعية الأخرى، حيث ان كل نظام فرعي يستفيد من مخرجات الأنظمة الأخرى. ويتكون هذا النظام من مجموعة من المراكز والهيئات، والتي يمكن تقسيمها

وتبويها على النحو التالي: نظام المعلومات الاحصائي، نظام المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات التسييرية، مراكز البحث والتوثيق، أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال)رحيم &دريس(2006 ,

3. دراسة (DGIEEP) و (VEIL-Tech) على عينة من المؤسسات في مجال الذكاء الاقتصادي :

تدرك الجزائر جيدا وضعية مؤسساتها في ظل الوضع الراهن المتميز بالمنافسة الدولية، خاصة وأن هذه المؤسسات تتمثل أساسا في مؤسسات صغيرة ومتوسطة ولا يمكنها خلق مصالح متخصصة في جمع ومعالجة المعلومات ولا يمكنها سوى اللجوء الى الدولة، وهو ما يتطلب تغييرا جذريا للذهنيات والسلوكيات على المستويين الجزئي والكلي في مجال اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، لأن تطبيقات وممارسات هذه الأداة تسمح بمجابهة المنافسة وتطوير البلد بأكملها.

هذا الأمر دفع بالمديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاستشرافية (DGIEEP) على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في فيفري من سنة 2007 الى اجراء دراسة بالشراكة مع مكتب الاستشارات المتخصص في اليقظة التكنولوجية (Veil-Tech) بالجزائر، وانشاء دليل مرجعي للتكوين في هذا المجال لفائدة المؤسسات الصناعية وجميع التنظيمات التي لها تأثير على تنافسية المؤسسات الجزائرية (كغرفة التجارة والصناعة، الادارات ذات الطابع الاقتصادي التي تملك سلطة التنظيم وتأطير الأنشطة الصناعية، اضافة الى بعض الوزارات ...) (Ministére de l'industrie, 2010).

ان المهمة الأساسية لمكتب (Veil-Tech) تتمثل في تحديد وتعريف المهن الأساسية للذكاء الاقتصادي، واحصاء وتأهيل حاجات التكوين في هذا المجال للإدارات المركزية بالوزارات (خاصة وزارة الصناعة) ومؤسسات القطاع الصناعي. من خلال دراسة ميدانية لعينة تتكون من أكثر من ثلاثين مؤسسة، وتشكيل مخطط دراسة وبرامج مكيفة خصيصا مع حاجات هذه المؤسسات الصناعية من أجل مساعدتهم على فهم دقيق لسيرورة الذكاء الاقتصادي، من خلال معرفة أساسياته ومهنه وكيفية تحديد حاجات التكوين له.

لقد تم اجراء العديد من المحادثات والقاءات مع المسؤولين الاساسيين للإدارة المركزية في الوزارة، وعينة من المؤسسات المختارة في القطاع الصناعي وهيأت في شكل جمعيات مهنية.

في الادارة العامة للوزارة تمت المحادثات في عين المكان مع اطارات المديريات وكذا المصالح التالية : (خديجة، 2018)

- الدراسات الاستشرافية (DGIEEP)، مصلحة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي (DVTIE).

- المديرية العامة للاستثمار (DGI)، مصلحة ترقية الاستثمارات (DPI).
- المديرية العامة للتنمية الصناعية (DGDI)، مصلحة الترقية الصناعية (DPI)، مصلحة الجودة والأمن الصناعي (DQSI).
- المديرية العامة لتسيير القطاع العام السلعي (DGGSPM).
- المديرية العامة للتنافسية (DGC)، مصلحة سياسات الابتكار (DPI)، مصلحة ترقية استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال (DPUTIC).
- مديرية أنظمة المعلومات والتوثيق والأرشيف (DSIDA)، نيابة المديرية لأنظمة المعلومات والشبكات (SDSIR).
- مديرية القضايا القانونية والمنازعات (DAJC).
- المفتشية العامة (INSPECTION GENERALE).

أما فيما يتعلق بعينة المؤسسات المبوحثة فتم الأخذ بعين الاعتبار وضعيتها تجاه الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية، وتتكون من 22 مؤسسة صناعية عامة وخاصة في قطاعات مختلفة (الميكانيك، الكيمياء الصيدلية، الكهرباء – الالكترونيك، والكهربائي المنزلية، مواد البناء، المناجم) .

ثلاث مجموعات صناعية كبرى (SGP TRNSOLB ; SGP PRODA ; GROUPE GICA) ، هيأت مرتبطة بالوزارة (ALGERAC ; INAPI ; IANOR)، هيئة تابعة لوزارة التجارة (ALGEX)، جمعيات وهيأت ذات طبيعة مهنية (Form des Chefs d’entreprises – FCE)، (Chambre Algérienne de Commerce et d’Industrie-CACI,Club des Entrepreneurs & des Industries de la Mitidja –CEIMI) ، والجدول التالي يوضح ذلك .

قائمة المؤسسات والهيئات المدروسة من طرف (DGIEEP)و (Veil-Tech) :

N°	Entreprises & organismes	Statut	N°	Entreprises & organismes	Statut
	Mécanique / métallurgie			Mines	
01	ALRIM	Public	21	GRANITEX	Public
02	SNVI	Public	31	ENASEL	Public
03	ENMTP	Public		Matériaux de construction	
04	TRANSOLB (SGP)	Public	23	GICA (SGP)	Public
05	INTERCOND	Prive	24	ERCC	Public
06	ECFERAL	Prive	25	CETIM	Public
	Chimie / pharmacie			Electricité / Electronique/ Electroménager	
07	SAIDAL	Public	12	ENIEM	Public
08	GIPEC	Public	13	ENIE	Public
09	VENUS	Prive		Ministère	
10	BIOMEDICAL	Prive	25	ALGERAC	Public
11	HENKEL	Prive	26	INAPI	Public
	Agro-alimentaire		27	IANOR	Public
14	HAMMOUD BOUALEM	Prive	32	ALGEX	Public
15	COLAITAL	Public		Associations entreprises	
16	PRODA (SGP)	Public	28	FCE	Prive
17	LA BELLE	Prive	29	CACI	Prive
18	BELLAT	Prive	30	CEIMI	Prive
19	IFRI	Prive			

Source : Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Op cit, P 32.

كانت وضعيات المؤسسات المدروسة في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية متباينة حسب القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (عامة أو خاصة)، وعلى الرغم من أن طلب اللقاءات كانت رسمية الا أن بعض المؤسسات غير الموجودة في الجدول السابق لم تقبل بإجراء الدراسة لأنها لا تمتلك معارف في هذا المجال أو لوضعيتها الصعبة التابعة لملكية المؤسسة.

على العموم توصلت الدراسة الى جملة من الخصائص التي تتميز بها تلك المؤسسات وهي :

- فيما يتعلق بالمعلومة تعلن الاطارات المسيرة بعض التحسيس لأهمية التحكم في المعلومة ولكن بصفة أقل مراقبة البيئة، وهم يولون أهمية كبيرة للمعلومة غير الرسمية في أغلب الحالات، ومعظمهم لا يعتبرون المعلومة حتى ولو كانت داخلية ومراقبة البيئة كمورد استراتيجي، اضافة لغياب ثقافة وتقاسم وتبادل المعلومات.
- أما فيما يتعلق بالبيئة واستراتيجية المؤسسة فهناك تحسيس ضعيف أيضا لمراقبة البيئة، وان كان هناك تحكم جيد في الأسواق الا أنه يوجد اضطراب وعدم استقرار في العديد من العوامل على غرار البيئة

التشريعية، اضافة الى المشاكل الكثيرة الناجمة عن المنافسة الأجنبية، كما أن الاستراتيجية محددة بدقة ومفهومة جيدا من طرف الاطارات ولكن غياب كبير في التشكيل عند تنفيذها.

- في حين أهم الخصائص الملاحظة في جانب نظام المعلومات فان أغلبها شغال ولكنه غير فعال لنقص شبكة الاعلام الالي والأتمة لجميع الوظائف والذي يفسر بالتكاليف الباهظة، كما أن جانب اليقظة الاستراتيجية قد يكون مدمجا في نظم المعلومات الحالية ولكنه يتطلب مجهودات التكوين واعادة هيكلة ملائمة.
- وأهم النتائج التي كانت في مجال ممارسات الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية فان نظم المعلومات تلك تظهر العديد من أنشطة اليقظة الضمنية وبعضهم يحددونها كمهمة على مستوى وظيفة البحث والتطوير (اليقظة التكنولوجية) أو الوظيفة القانونية (اليقظة التشريعية) وكذا غياب كلي للتنسيق بين أنشطة اليقظة، مع ملاحظة أن جل أنشطة اليقظة تلك تتوقف عند مرحلة استقبال المعلومات، ويطالب العديد من الاطارات بضرورة تنمية أنشطة التأثير من طرف السلطات العمومية كباقي الدول.

بصفة عامة في الجزائر يبقى الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية في مرحلة التأسيس، حيث قامت 12 مؤسسة عمومية من قطاعات مختلفة بعقد اتفاقيات شراكة مع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، والتي شاركت من قبل في الدراسة السابقة في مجال اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، والتي أعلن عنها السيد محمد باش المدير العام لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات على مستوى الوزارة المذكورة، وذاك على هامش الطبعة الخامسة للملتقى الدولي للذكاء الاقتصادي والمعرفة في إدارة الأعمال المنظم بتاريخ 23/ 24 ماي 2011 في فندق الرياض بسيدي فرج، كما أكد هذا المدير على أنه في غضون الخمس سنوات القادمة ستشترك 20000 مؤسسة في تشكيل نظام لليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، و ذلك عن طريق الإرادة القوية للدولة من خلال الاتفاقية التي قامت بها الوزارة وجامعة التكوين المتواصل بهدف تكوين إطارات المؤسسات لمساعدتهم على إدماج سيرورة الذكاء الاقتصادي من أجل التحكم في المعلومة والمعرفة والحفاظ عليها، نظرا لأهميتها في تطوير وترقية المؤسسة، ويستدعي هذا أيضا التعرف على كيفية استغلالها والاستفادة منها وانتقاء أهمها للخروج بما هو ضروري لفائدة المؤسسة سيما في مجال اتخاذ قرارتها الحاسمة.

4. العمل على إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي:

قامت الجزائر بإنشاء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي كهيئة استشارية تدل على محاولة الدولة في قطع مرحلة جد هامة في بناء صرح الدولة على تقديم معلومات عن الاقتصاد وتحليلها، فهذه الهيئة الاستشارية تعطي دورا استشاريا فنيا بما يسمح بتوسيع ممارسة السلطة بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد.) بن حمودة &معين(2012 ,

في سنة 2008 تم عقد ملتقى دولي حول الحكامة في المؤسسات والذكاء الاقتصادي، طرح فيه وزير الصناعة وترقية الاستثمار عبد الحميد تمار فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، كما ذكر الوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات الاقتصادية على مستوى الوزارة تتولى إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس المذكور.

عملت الحكومة الجزائرية جاهدة على تأسيس وإنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية بغرض دفع استراتيجياتها الصناعية، والذي يساعد على فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، إن هذا الجهاز المقرر في إطار الاستراتيجية الصناعية الوطنية سيوضع تحت الإشراف لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بينه وبين الهيئات والوسائل العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية، والعمل على تحسين العلاقة بين الهيئات المركزية و المؤسسات، و مساعدة الأخيرة في زيادة القدرة بقدرتها على استغلال إمكانياتها ووسائلها.

5. تجربة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار في مجال الذكاء الاقتصادي:

من جهة أخرى فإن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حاليا كانت السباقة في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية وذلك من خلال تخصيص مديرية للذكاء الاقتصادي والدراسات الاستشرافية، لكن في 25 جانفي 2011 ومن منطلق المرسوم التنفيذي تم إعادة هيكلة وإعادة تنظيم الإدارة المركزية للوزارة برئاسة السيد محمد بن مرادي، حيث أصبحت تتكون من الأمانة العامة و 09 مديريات عامة وهي: المديرية العامة للتنافسية الصناعية؛ المديرية العامة لتسيير القطاع العام السلعي؛ المديرية العامة لترقية الاستثمار؛ المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ المديرية العامة لليقظة

الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات؛ مديرية الدراسات القانونية والمنازعات؛ مديرية أنظمة المعلومات والتوثيق والأرشيف، ومديرية إدارة الوسائل.(ministére de l'industrie, 2011)

وفي 26 جانفي تم الاعلان في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، حيث في المادة السابعة تم تسمية المديرية الجديدة وهي المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات (Journal Official de la République Algrienne N° 05, 2011)، هذه المديرية يشرف عليها مدير عام وتتكون من ثلاث مصالح كما يوضحه الشكل الموالي :

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لليقظة الإستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائيات.

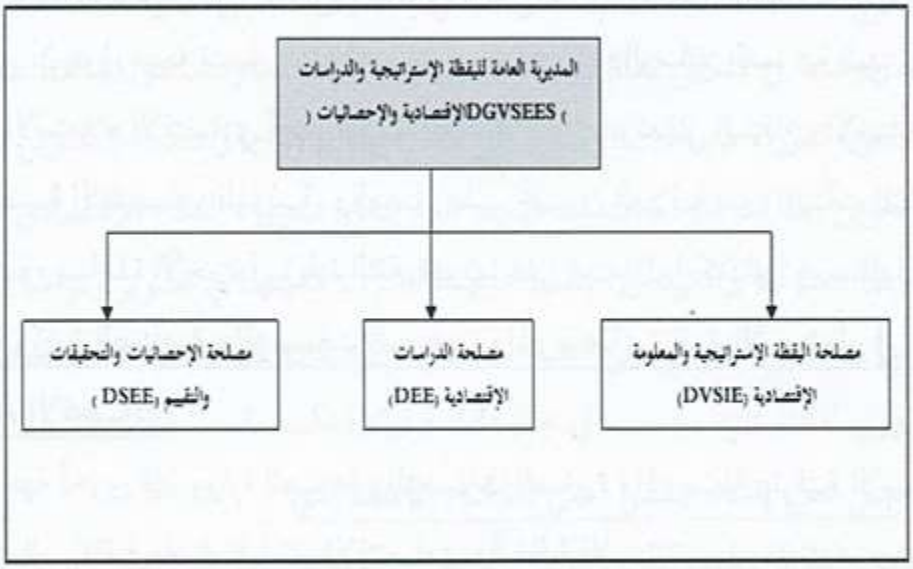

Source : http:// www.mipi-dz/index_fr.php?

من الشكل أعلاه يتبين أن الوزارة تولي اهتماما بالغا لليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، وذلك من خلال تخصيص مديرية كاملة ثم ثلاث مصالح، لكل منها مهامها الخاصة وهي كالاتي : (ministére de l'industrie, 2011, pp. 11-13)

- مصلحة اليقظة الاستراتيجية والمعلومة الاقتصادية (La division de la veille stratégique et de l'information économique) : وهي مكلفة بجملة من المهام يمكن حصرها في ضمان اليقظة الاستراتيجية وكيفية ترقيتها في القطاع الصناعي، تشكيل بنك للبيانات مرتبط بالمعلومة في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والأسواق، وضع شبكة لتبادل المعلومات مع المؤسسات

والهيئات المكلفة بالمعلومة الاقتصادية والصناعية، اضافة الى تحليل ومعالجة البيانات المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا والتي لها تأثير على الصناعة والاستثمار مع ضمان حمايتها وتوزيعها .

يتم تسيير هذه المصلحة من طرف رئيس المصلحة وبمساعدة مديرا دراسات (02) ملحقين بالمصلحة (وكل مدير دراسات يساعده مسؤولان (02) دراسات) مكلفين بالتدريب على وضع نظام لليقظة الاستراتيجية في مجال الأنشطة الصناعية للمتعاملين الاقتصاديين وكذا مجال الأسواق المحلية والدولية، والسهر على توزيع المعلومات لاستعمالها في اتخاذ القرارات من طرف هياكل الوزارة والادارات والمتعاملين الاقتصاديين، مع خلق وتنمية شبكات لترقية الذكاء الاقتصادي بالشراكة مع المؤسسات والهيئات والمتعاملين الاقتصاديين.

- مصلحة الدراسات الاقتصادية (La division des études économiques) : وتخص بتنفيذ مهام القيام بإجراء كل دراسات السوق المحلية والدولية ذات العلاقة بتنمية الأنشطة الصناعية، والعمل على التكوين في مجال الدراسات الخاصة في القطاع الصناعي، مع اجراء دراسات دورية حول هذا القطاع وافاقه المستقبلية، بالإضافة الى القيام بدراسات استشرافية مرتبطة بالأنشطة لمختلف القطاعات والفروع واجراء تقييم دوري للسياسات التي يضعها القطاع . يتم تسيير هذه المصلحة من طرف رئيس المصلحة وبمساعدة مديرا دراسات (02) ملحقين بالمصلحة (وكل مدير دراسات يساعده مسؤولا (02) دراسات) مكلفين بمتابعة تدفقات الاستثمارات وتنمية القطاع الصناعي على المستويين المحلي والدولي، تحليل واستغلال تقارير الدراسات الدورية حول الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية، احصاء الدراسات المرتبطة بأنشطة القطاع واجراءات استغلالها واستعمالها وتحيينها، اضافة الى القيام بدراسات لتعريف التغيرات الكبرى التي تمس القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والخارج مع رسم خطط واستراتيجيات على المديين المتوسط والطويل لتطور القطاع والمؤسسات الجزائرية، وكذا ضمان تنسيق ومتابعة خطط تنمية القطاع بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة ،... الخ .
- مصلحة الاحصائيات والتحقيقات والتقييم (La division des statistique, des enquêtes et de l'évaluation) : وتوكل لها مهام بناء بالشراكة مع الهيئات المعنية بنك للبيانات متعلق بالقطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، مع القيام بتحقيقات دورية حولها وتأسيس وضعيات دورية ومستقبلية لها ، اضافة الى جمع وتعميم المعطيات الاحصائية المتعلقة بالإنتاج والتسويق وكل ما يرتبط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن تشكيل قوائم ومذكرات احصائية حول الوضعيات المستقبلية وأفاق القطاع الصناعي والمؤسسات وترقية الاستثمارات.

يتم تسيير هذه المصلحة من طرف رئيس المصلحة وبمساعدة مديرا دراسات (02) ملحقين بالمصلحة (وكل مدير دراسات يساعده مسؤولا (02) دراسات) مكلفين بالسهر على جمع وتحليل وتوزيع المعلومات الاحصائية الضرورية لهياكل الوزارة والادارات والمتعاملين الاقتصاديين، مع انجاز وتحيين خريطة تشكيل أنشطة المؤسسات ذات الطابع الصناعي، وكذا التنسيق مع الهياكل المعنية والهيئات التابعة للتنظيمات الوطنية عمليات اجراء التحقيقات الاحصائية للمؤسسات الصناعية وانجاز تقارير تقييم البرامج القطاعية والتنمية الصناعية وتأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات، اضافة الى التنظيم والتنسيق والمشاركة عند الحاجة في معالجة ملفات اعادة هيكلة وتهيئة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

تتكفل المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والاحصائيات بالمهام التالية :

- الحرص على متابعة التطورات الحاصلة في السوق الصناعي الوطني واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التوازن وتحقيق التنمية المتجانسة.
- ضمان متابعة تطور توجهات الأسواق الصناعية على المستوى الجهوي والوطني والدولي.
- الحرص على بناء بنك للمعلومات وتشكيل تقارير عن تطور القطاع الصناعي.
- ضمان هذا المرفق لوضعيات دورية ويقظة لترقية وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي .
- ضمان وضع وبناء كل تنظيم لليقظة التكنولوجية في ميدان الأنشطة الصناعية.
- السهر على تحيين ومواكبة معايير الأمن الصناعي.
- اقتراح المعايير التي يمكن أن تسهل وتسمح للمتعاملين بالولوج في التكنولوجيات الحديثة.

6. بعض الملتقيات العلمية المتعلقة باليقظة الاستراتيجية في الجزائر :

تبقي الجزائر أيضا في تأخر نسبي أكاديميا في مجال اليقظة الاستراتيجية مقارنة بالعديد من الدول التي كانت سباقة في هذا المجال منذ الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، الا أن هذا لا يغطي المحاولات المحتشمة التي ظهرت في شكل ملتقيات وطنية ودولية ودراسات أكاديمية جامعية منذ بداية الألفية الثالثة، ويمكننا فيما يأتي سرد البعض منها على سبيل الذكر لا الحصر .

- عام 2002 نظم (World Trade Centre Local) ملتقى حول الذكاء الاقتصادي ، حيث كانت هذه التظاهرة نتاجا عن شراكة بين مصلحة الدراسات العليا المتخصصة في الذكاء الاقتصادي لمعهد الترجمات والعلاقات الدولية في جامعة مارك بلوش (Mark Blouche) في ستراسبورغ ومدرسة الحرب الاقتصادية في باريس. في خضم اليومين المنظمين لهذا الملتقى حر المئات من الأشخاص من

بينهم عدد من مسيري المؤسسات الجزائرية الكبرى ووزيرين سابقين للاقتصاد والتجارة الخارجية لعام 1995 ، وقد تم الاشارة في هذا الملتقى الى المشاكل الاستراتيجية التي يوجهها الاقتصادي الجزائري مثل قسوة المنافسة والمؤثرات الخارجية على السوق الداخلية الجزائرية ومخاطر هشاشة الاقتصاد المستورد الناجمة عن الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك صعوبة صياغة سياسة اقتصادية هجومية، ولقد أكد المتدخلون من ستراسبورغ وباريس على المصطلحات العلمية لتسير الموارد المفتوحة للمعلومات، الأمر الذي سمح باستخراج العديد من ميادين العمل منها العمل على المساعدة التقنية.)خديجة)(2018, p. 262 ,

- تلت هذه التظاهرة ملتقى نظمه مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر في 06 جوان 2004، والذي دار موضوعه حول اليقظة التكنولوجية في المؤسسات الجزائرية، حيث أكد المشاركون في هذه التظاهرة على ضرورة نشر ثقافة اليقظة في الجزائر وحتمية امتلاك المؤسسات الجزائرية لنظام اليقظة الاستراتيجية ككل واليقظة التكنولوجية بشكل خاص، وهذا حتى يتسنى لها مجابهة الرهانات التي تواجه المؤسسات في ظل الواقع المعاش المتميز بعالمية الأسواق واحتدام شدة المنافسة.
- وفي يومي 17 و 18 نوفمبر سنة 2008 نظم المركز الجامعي سوق أهراس بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى وطني حول " الذكاء الاقتصادي في المؤسسة – واقع المؤسسة الاقتصادية "، وحر الملتقى العديد من الأساتذة الباحثين من مختلف جامعات الجزائر وبع مسيري المؤسسات الاقتصادية بالولاية، ودار هذا الملتقى حول توضيح مكانة وواقع المؤسسات الجزائرية في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية، ومحاولة تقديم بعض الاليات والطرق الداعمة لنشر هذه الثقافة ومساعدة المؤسسات الجزائرية على تأسيس أنظمة لليقظة والذكاء الاقتصادي.
- المؤتمر الثالث للذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية المنظم بالجزائر يومي 15 و 16 نوفمبر 2009 بفندق السوفيتال وبحضور أكثر من 200 مشارك، وقد درات محاور هذا المؤتمر حول المعلومة كرهان في بناء استراتيجية وهياكل التنظيمات (ادارة المعرفة، التحكم في الخطر المعلوماتي ...) يجب حمايتها واعتبارها أهم ارث للمؤسسة، تحديد مفهوم وسيرورة المعلومة والتنظيمات المساعدة للمؤسسات (التنظيمات الجهوية والوطنية والدولية)، الأمن الاقتصادي وحماية الارث (المعلومة والمعرفة، أمن نظم المعلومات ...)، المؤسسات (ماهي الأفاق بالنسبة للمؤسسات الجزائرية) .

- الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي وادارة المعرفة في طبعته الرابعة يومي 17 و 18 ماي 2010 بالفندق الكبير ماركير بالجزائر، والذي كان موضوعه " الذكاء الاقتصادي من أجل تحديد الأخطار، سبق الأزمات وتحديد الفرص "، وخلال اليومين المنظمين في أربع ورشات حاول الخبراء تهيئة الأرضية لسيرورة وضع وبناء اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، ودرات محاور هذا الملتقى حول الاشكال الجديد لتسيير المؤسسات بواسطة الذكاء الاقتصادي من خلال توضيح سياسة الجزائر في الترويج للذكاء الاقتصادي وكيفية بناء نظام لليقظة وتنشيط ممارساته مع تحديد أهم الرهانات المرتبطة به، ومحور ثاني حول تجارب وتنظيمات الذكاء الاقتصادي عن طريق عرض تجارب بعض المؤسسات الكبرى ومتعددة الجنسيات في كيفية تشكيلها لنظام الذكاء الاقتصادي واهمية ذلك في نقل التكنولوجيا والابتكارات، ومحور ثالث حول سيرورة واليات وضع وتشكيل وتأسيس نظام لليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، ومحور رابع حول استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في بناء نظم اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي .
- المؤتمر الرابع للذكاء الاقتصادي واليقظة الاستراتيجية وتحت الرعاية السامية لوزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، حيث كان موضوع هذا المؤتمر " المعلومة – مورد استراتيجي جديد ومفتاح للابتكار " وبمشاركة العديد من المشاركين الجزائريين والأجانب، درات محاور هذا المؤتمر حول منظور وأفاق المعلومة على المستويين الجزئي والتنظيمي من خلال توضيح دور الدولة ورهانات الذكاء الاقتصادي والمقاربة الاستراتيجية لتنمية شركات المعلومة، والابتكار كمحور لا يمكن تجنبه في الذكاء الاقتصادي من خلال تبيان طرق الابتكار على اليقظة وعر بع تجارب الدول في مجال الابتكار المعتمد على الذكاء الاقتصادي، وكذا محور الأدوات المساعدة للذكاء واليقظة الاستراتيجية عن طريق عرض مفاتيح النجاح الأساسية والأدوات المساعدة لتفعيل هذا النظام، ومحور أخير تم تناول بعض المناهج والتجارب الدولية في مجال اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي.
- الملتقى الدولي حول الذكاء الاقتصادي ومتطلبات التنمية المنظم بجامعة باجي مختار عنابة يومي 9 و 10 ماي 2012. وقد تمحور هذا المؤتمر حول توضيح مختلف الطرق المستعملة والأدوات المساعدة للذكاء الاقتصادي، الذكاء الاقتصادي واستراتيجية المؤسسة، لينتقل للمستوى الكلي من خلال التطرق لدور الذكاء الاقتصادي في تحقيق التنمية، وعر تجارب وتنظيمات (مكاتب استشارة) محلية ودولية في مجال الذكاء الاقتصادي مع التركيز على التجربة الجزائرية. وقد حضر هذا الملتقى العديد من الأساتذة

الباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية وبعض مسيري وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقية الاستثمار.

7. الخاتمة :

ما يمكن قوله عموما أن الجزائر ما زالت في مراحلها الأولى في مجال اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي، والحكومة الجزائرية تبذل مجهودات جبارة للتطور واللحاق بمصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، فهي تسعى لإنشاء المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي تحت الاشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول، وتعمل على نشر هذه الثقافة من خلال الدراسات والتقسيمات الجديدة في بعض الوزارات، وكذلك الملتقيات العملية الهادفة الى تحسيس المؤسسات الجزائرية بضرورة تأسيس أنظمة لليقظة الاستراتيجية والذكاء تسهر متابعة المعلومات واستغلالها.

8. المراجع:

1. بن حمودة ,م & .,معين ,أ ,2012) .أفريل .(23-26ذكاء الأعمال في الجزائر .المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة.284 .p ,
2. خديجة ,ب .م .(2018) .اليقظة الاستراتجية .عمان :دار الوراق للنشر والتوزيع.
3. رحيم ,ح & .,دريس ,ي ,2006) .أفريل .(17-18أهمية اقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)حالة الجزائر .(متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.
4. Journal Official de la République Algérienne N° 05. (2011, Janvier 26). Journal Official de la République Algrienne. Journal Official de la République Algrienne. Alger, Journal Official de la République Algérienne, Algérie : Journal Officiel de la République Algrienne.
5. Ministère de l'industrie, d. l. (2010). Manuel de la formation en intelligence économique en Algérie. Alger : Direction Générale de l'intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective.
6. ministère de l'industrie, d. l. (2011, janvier 25). Projet de décret exécutif N° 11-17 du 20 sfar 143 correspondant au 25 janvier 2011. Projet de décret exécutif N° 11-17 du 20 sfar 143 correspondant au 25 janvier 2011. Alger, ministére de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l’investissement, Algérie : ministére de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l’investissement.